

التحرك الاردني - الفلسطيني المشترك

على قاعدة «اتفاق عمان» للتحرك السياسي المشترك، والموقع في ١١/٢/١٩٨٥، واصل الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية تحركهما المشترك على الساحة الدولية، وخاصة لدى بعض دول اوروبيا الغربية. وقبل بداية هذا التحرك الجديد، عقد الملك حسين، عاهل الاردن، اجتماعاً هاماً مع ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، في عمان، يوم ١٨/٥/١٩٨٥، وذلك قبل سفر الملك حسين الى القاهرة لقاء الرئيس المصري حسني مبارك، ومنها الى بريطانيا والولايات المتحدة الاميركية. وقد عرض العاهل الاردني على عرفات مضمون المباحثات التي اجراها مع جورج شولتس، وزير الخارجية الاميركي، في مدينة العقبة، يوم ١٢/٥/١٩٨٥، حول الوفد الاردني - الفلسطيني المشترك للحوار مع الولايات المتحدة الاميركية بشأن القضية الفلسطينية والشرق الاوسط. وذكر في عمان، ان الحسين وعرفات اتفقا على الموقف النهائي الذي سيحمله الاول معه الى القاهرة لاطلاع الرئيس المصري عليه ليكون اساس مباحثات العاهل الاردني مع رئيسة وزراء بريطانيا، مارغريت تاتشر، يوم ٢٢/٥/١٩٨٥، ومع الرئيس الاميركي رونالد ريغان يوم ٢٩/٥/١٩٨٥ (الشرق الاوسط، ١٨/٥/١٩٨٥). وفي هذه الاثناء، اكد العاهل الاردني ان غالبية الزعماء العرب تبارك الاتفاق الاردني - الفلسطيني، ونفى ان تكون السعودية غير راضية عن الاتفاق، كما اكد انه لا يختلف مع الرئيس السوري حافظ الاسد حول استراتيجية السلام العادل والشامل لتحرير الاراضي المحتلة العام ١٩٦٧. وقال ان م.ت.ف. هي منظمة سياسية قد لا تكون عسكرية وان قادتها يعرفون ان واجبهم هو تحرير الاراضي المحتلة باية طريقة. ونفى العاهل الاردني ان يكون قد قدم إلى وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس، قائمة باسماء الوفد الاردني - الفلسطيني المشترك للتفاوض حول السلام في المنطقة. واعلن ان موقف الاتحاد السوفياتي من الوفد المشترك لا يختلف عن الموقف الاميركي. وان كلا الموقفين لم يتبلور، بعد، بشأن استقبال هذا الوفد والتباحث معه. وأوضح ان الاردن والمنظمة سيواصلان العمل لتحرير الاراضي المحتلة (القبس، ٢٠/٥/١٩٨٥). وفي القاهرة، تباحث الرئيس المصري حسني مبارك والملك حسين حول الجهود المشتركة للعمل من اجل

القمة الطارئة. اتخذت الحكومة السورية قراراً هاماً يعكس تدهور العلاقات بينها وبين منظمة التحرير الفلسطينية. وتمثل هذا القرار بالطلب الى وحدات جيش التحرير الفلسطيني (قوات بدر) مغادرة البقاع اللبناني، بعد رفض قيادتها تلقي تعليماتها من قيادة جيش التحرير التابعة للاركان العامة السورية في دمشق، واصرارها على اتباع تعليمات القيادة الشرعية لمنظمة التحرير الفلسطينية (وكالة الصحافة الفرنسية، ١٠/٧/١٩٨٥).

وبالنسبة لجهود الجامعة العربية بشأن عقد القمة الطارئة لبحث القضية الفلسطينية، اعلنت المصادر الرسمية السورية «ان نائب الرئيس السوري، عبد الحليم خدام، قد استقبل الشاذلي القليبي يوم ١٠/٧/١٩٨٥، وبحثا، معاً، الموقف العربي الراهن». وذكر التلفزيون السوري «ان السيد القليبي قابل الرئيس حافظ الاسد، في نفس اليوم، للاطلاع على موقف سوريا من القمة العربية الطارئة التي طلب عقدها الملك الحسن الثاني» (الشرق الاوسط، ١٢/٧/١٩٨٥). وطلباً لمعلومات المصادر الدبلوماسية العربية، فان الرئيس السوري ابلغ القليبي بان وجهة نظر سوريا بشأن القمة هي تأجيل عقدها، ذلك ان انعقادها اواخر شهر تموز (يوليو) قد يزيد في الخلافات العربية، كما ان عقد القمة على اساس بحث «حرب المخيمات» لم يعد له ما يبرره حيث وضع «اتفاق دمشق» يوم ١٧/٦/١٩٨٥ حداً لهذه الحرب. وأكدت هذه المصادر «انه في حال عقد القمة الطارئة فان سوريا لن تلتزم باي قرار من قراراتها وستفعل الشيء نفسه دول عربية اخرى، وستكون هذه القمة محاولة لعزل سوريا» (القبس، ١٣/٧/١٩٨٥).

وفي رأي مصادر عربية مطلعة في الرباط، ان المغرب لا يزال مصراً على عقد القمة في نهاية هذا الشهر (تموز / يوليو) وعلى هذا الاساس بدأ مبعوثون مغاربة جولة مهمة ثانية في العواصم العربية للتحضير للقمة العربية الطارئة المقترح عقدها في ٢٩/٧/١٩٨٥.

وقالت هذه المصادر ان المبعوثين المغاربة يحملون رسائل من العاهل المغربي الى القادة العرب، تتضمن اقتراحاً جديداً باضافة بند جديد على جدول الاعمال يختص بتنقية الاجواء العربية والحد من الخلافات، وان موضوع المخيمات لم يعد البند الوحيد على جدول اعمال القمة (المصدر نفسه).